

Distr.: Limited
19 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثالثة

البندان ٦٩ (ج) و ١٣٠ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي
للجمعية العامة

أولا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

١ - بموجب الفقرة ٢١ من مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1، تطلب الجمعية العامة
إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة وشعب ميانمار
بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع
الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على
الحكومة مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد؛



الرجاء إعادة استعمال الورق



- (ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتهما بصورة كاملة وفعالة وعلى نحو منسق؛
- (ج) أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ثانياً - علاقة الطلبات المقترحة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٢ - تتعلق الطلبات المذكورة آنفاً بالبرنامج الفرعي ١، منع النزاعات وإدارتها وحلها، من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، وبالبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، وبالبرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، من البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1).

ثالثاً - الأنشطة التي ستنفذ بواسطتها الطلبات المقترحة

٣ - عرض الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/67/333) فحوى المشاورات الموسعة التي يواصل إجرائها مع السلطات والجهات المعنية الرئيسية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع الدول الأعضاء الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المساعي الحميدة.

٤ - واعترف الأمين العام بأن الحكومة المدنية الجديدة، التي يرأسها ثين سين، اتخذت تدابير إصلاحية هامة وكبيرة لتوطيد الديمقراطية، بما في ذلك سنّ قوانين جديدة في إطار الجلسات التي يعقدها فعلياً البرلمان الوطني والجمعيات الإقليمية والتواصل مع مختلف المجموعات العرقية لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتشجيع عودة السكان المشردين طوعاً وإعادة توطينهم، والإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء السياسيين؛ واتخاذ تدابير للاضطلاع بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحويل الاقتصاد الذي يتسم بدرجة كبيرة من المركزية إلى اقتصاد يزداد توجهها نحو السوق ويكون مفتوحاً أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية. وخلال السنة الماضية، زار المستشار الخاص للأمين العام ميانمار ثلاث مرات بدعوة من الحكومة. (أ) في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إثر الخطوات الجديدة المتخذة في إطار تنفيذ الإصلاحات والحوار الوطني والمصالحة؛ (ب) وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، قبل الانتخابات الفرعية لنيسان/أبريل ٢٠١٢؛ (ج) وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢،

خلال الأيام الأوائل لاندلاع أعمال العنف الطائفية الأولى في ولاية راحين. وإضافة إلى ذلك، رافق المستشار الخاص أيضا الأمين العام خلال آخر زيارة له لميانمار في نهاية نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو ٢٠١٢، وقام بزيارة أخرى للبلد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥ - ونظرا للحالة المعقدة ولتطور الأوضاع في ميانمار، كان على الأمين العام ومستشاره الخاص مواصلة بذل المساعي الحميدة من خلال العمل على جميع الأصعدة مع سلطات ميانمار والجهات المعنية الأخرى. وظل العمل في المجالات السياسية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية يكتسي أيضا أهمية في إحراز التقدم في تحقيق أهداف ولاية المساعي الحميدة. وبناء على ذلك، سعى المستشار الخاص إلى إحراز التقدم في خمسة ميادين: (أ) الإفراج عن السجناء السياسيين؛ (ب) السعي إلى إقامة حوار شامل للجميع بين الحكومة وجميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية، بما فيها الأطراف الممثلة وغير الممثلة في البرلمان؛ (ج) تهئية الظروف المواتية لمباشرة عملية سياسية وانتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية؛ (د) التدابير الرامية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وميانمار؛ (هـ) اتباع نمط أكثر انتظاما للعمل والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة من خلال عملية المساعي الحميدة.

٦ - وعلى الرغم مما شهده البلد من تطورات إيجابية أتاحت أيضا فرصة لتكثيف النهج المتبع في بذل المساعي الحميدة، لا يزال عدد من المشاكل السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والمشاكل الإنسانية تواجه ميانمار. ومما يثير القلق بشكل خاص اندلاع أعمال العنف الطائفية الثانية في ولاية راحين والتأخر الحاصل في التوصل إلى وقف إطلاق النار في منطقة النزاع في ولاية كاشين. ولا يزال الاحتجاز المتواصل لما تبقى من السجناء السياسيين مبعث قلق للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٧ - ومن ثم سيظل دعم الجمعية العامة لقدرات الأمين العام الراهنة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة دعما هاما من أجل مساعدة الحكومة والجهات المعنية الأخرى على تعظيم فرص إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية بقدر أكبر من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. ولا تزال للدول الأعضاء مصلحة مشتركة في نجاح العملية الجارية حتى تنشأ عنها مرحلة انتقالية ذات مصداقية يمكن أن تسهم في استقرار البلد وتنميتها. ويتيح برنامج الإصلاح والعملية الانتقالية فرصة من أجل إرساء تفاهم أفضل بين ميانمار والمجتمع الدولي وتعزيز التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة لما فيه خير شعب ميانمار.

٨ - وسيواصل الأمين العام في المستقبل تعاونه مع جميع الجهات المعنية لدعم جهود حكومة ميانمار وشعبها في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية وكفالة

الاحترام الكامل لحقوق الإنسان باعتبار هذه الأمور أساساً ضرورية لتحقيق الاستقرار والرخاء في الأجل الطويل. وفي ضوء ازدياد أنشطة الأمم المتحدة في ميانمار في عدد من ميادين العمل، بما في ذلك البرنامج القطري الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي عُرض على المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والتحضير للتعهد السكاني لعام ٢٠١٤ وأنشطة بناء السلام في المناطق الحدودية، يواصل مكتب المستشار الخاص ترأس الفريق العامل المشترك بين الوكالات والإدارات المعني بميانمار في المقر على المستويين العملي والرفيع من أجل تيسير تبادل المعلومات وتنسيقها بالنظر إلى أهمية تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٩ - واتساقاً مع الطلبات الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1، سيواصل الأمين العام في عام ٢٠١٣ مساعيه الحميدة ويتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن أوضاع حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما سيواصل عرض المساعدة التقنية في هذا الصدد. وسيقوم الأمين العام بمساعيه الحميدة عن طريق مستشاره الخاص والفريق التابع له بتنسيق وثيق مع إدارة الشؤون السياسية في المقر. وسيجري إطلاع الجمعية العامة على ما يحرز من تقدم في تنفيذ القرار خلال دورتها الثامنة والستين.

رابعاً - الاحتياجات التقديرية من الموارد

١٠ - تبلغ تكاليف مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من أجل تيسير عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية عن طريق مستشاره الخاص لميانمار، على النحو المطلوب في الفقرة ٢١ (أ) و (ب) و (ج) من مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1 لمدة سنة واحدة، تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مبلغاً تقديرياً صافيه ٨٠٠ ٣٩٧ ١ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٥١٩ ١ دولار).

١١ - وتغطي هذه الموارد: مرتبات المستشار الخاص (برتبة وكيل الأمين العام) وأربعة موظفين (٢ برتبة ف-٤ و ١ برتبة ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وسفر المستشار الخاص في مهام رسمية إلى كل من ميانمار والبلدان المجاورة لها في المنطقة وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة؛ وخدمات الخبراء الاستشاريين؛ والخدمات المتنوعة التي يحتاجها المستشار الخاص للاضطلاع بمهمته. وستتولى إدارة الشؤون السياسية تزويد المستشار بأشكال أخرى من الدعم الفني والإداري.

١٢ - وقد أدرجت الاحتياجات المذكورة أعلاه ضمن تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/67/346/Add.1)، وستكون جزءاً من اعتمادات عام ٢٠١٣ المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٣ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢١ (ب)، والمتعلق بالمقرر الخاص، فإن ما يتصل به من احتياجات يعتبر ذا "صبغة دائمة" وبالتالي جرى رصد مخصصات تقديرها ٧٣ ٦٠٠ دولار سنوياً لتنفيذ أنشطة المقرر الخاص، في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٤ - ومن غير المطلوب في الظروف الحالية توفير موارد إضافية في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، تفوق الموارد المشار إليها أعلاه.

خامساً - موجز

١٥ - في حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1، سيكون من المطلوب توفير احتياجات إضافية يبلغ صافيها ٨٠٠ ٣٩٧ ١ دولار (إجماليها ١ ٥١٩ ٩٠٠ دولار) لتغطية نفقات الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام فيما يتصل بالحالة في ميانمار.

١٦ - وستكون هذه الاحتياجات جزءاً من اعتمادات عام ٢٠١٣ المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويلتزم الأمين العام الموافقة على هذه الاحتياجات في سياق تقريره بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/67/346/Add.1)، المعروض حالياً على الجمعية العامة لتتخذ فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين.